

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ ونتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة

تقرير مقدم من هولندا

- ١ - تقدم مملكة هولندا تقريرها الوطني هذا وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في الإجراء ٢٠ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.
- ٢ - ويتضمن هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها هولندا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، منذ المؤتمر الاستعراضي المعقود في عام ٢٠١٥، إسهاماً منها في الركائز الثلاث التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وترى هولندا أن الركائز الثلاث جميعها على نفس الدرجة من الأهمية.
- ٣ - وهولندا عضو نشط في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تشارك هولندا في الفريق العامل المعني بعدم الانتشار، والفريق العامل المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي، والفريق العامل المعني بتصدير الأسلحة التقليدية، وفي أشكال أخرى من التعاون على مستوى الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بهذا المجال. أما في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن أنشطة هولندا تشمل أيضاً العمل المتعلق بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار فضلاً عن الحد من المخاطر النووية.
- ٤ - وتبذل هولندا من خلال عضويتها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، جهوداً حثيثة من أجل مواصلة العمل على نزع السلاح النووي وتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعم مجموعة البلدان الإثني عشر (أستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وتركيا، وشيلي، والفلبين، وكندا، والمكسيك، ونيجيريا، وهولندا، واليابان) تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بطريقة عملية وواقعية. ومنذ بداية الدورة الحالية لمعاهدة عدم الانتشار، قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح



عشر ورقات عمل للتداول في الجلستين الأولى والثانية للجنة التحضيرية، وقد نظمت عددا من المناسبات الجانبية. وتتضمن ورقة العمل NPT/CONF.2020/PC.II/WP.24 بشكل خاص توصيات بشأن تعزيز عملية الاستعراض التي يقوم بها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٥ - وبصفتها رئيسة دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧، عملت هولندا من أجل زيادة فعالية وكفاءة دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك تعزيز استمرارية هذه العملية من خلال إقامة تعاون مكثف مع رؤساء اللجان التحضيرية الأخرى والتنسيق معهم ومع الرئيس المقبل للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٦ - وقامت هولندا بزيادة شمولية وشفافية رئاستها من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات للتوعية على الصعيد الإقليمي. وقد عقدت هذه الاجتماعات في داكار يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، وفي جاكارتا يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧، وفي سانتياغو يومي ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، وشاركت في استضافتها حكومات السنغال وإندونيسيا وشيلي وتعاونت مع المجتمعين تعاوننا سخيا. وشملت الاجتماعات حلقات حوار فضلا عن عروض قدمها خبراء إقليميون أثناء المناقشة.

٧ - وبصفتها رئيسة، أصدرت هولندا موجزا موضوعيا مكثفا للمناقشات خلال دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧، فضلا عن مجموعة من الأفكار التي ترى أنها وفرت منطلقا لمواصلة المناقشات ولإيجاد أرضية مشتركة في دورة الاستعراض. وأصدرت هولندا مجموعة من التوصيات إلى اللجنة التحضيرية وستواصل متابعتها مع رئاسة (هولندا) الدورة عام ٢٠١٨.

الركيزة الأولى - نزع السلاح النووي (الإجراءات من ١ إلى ٢٢)

٨ - تعمل هولندا بهمة، في إطار التزاماتها كعضو في حلف شمال الأطلسي، من أجل تخليص العالم من الأسلحة النووية في ضوء المخاطر الكبيرة الناجمة عن الانتشار النووي، ووفقا لاتفاق ائتلافها الحاكم واستنادا إلى المبادئ التوجيهية الواردة في الرسالة الموجهة إلى البرلمان في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن موقف هولندا من نزع السلاح النووي (الورقة البرلمانية ٣٣٦٩٤، رقم ٢٠) والأنشطة المبينة في تلك الرسالة. وعلى الصعيد الدولي برهنت هولندا على التزامها المستمر بمبدأ نزع السلاح الشامل والذي لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه عن طريق البيانات ودعم القرارات في مختلف المنابر المتعددة الأطراف بما في ذلك دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار، واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، وكذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها المبينة في الفقرات الواردة أدناه.

٩ - وتؤيد هولندا بنشاط العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية. وفي هذا السياق، دعمت هولندا عمل الفريق العامل المعني بـ "سبل المضي قدما" (٢٠١٧)، وكذلك الهيئة الفرعية ١، بشأن نزع السلاح النووي، والهيئة الفرعية ٤، بشأن الضمانات الأمنية السلبية، لمناقشة الترتيبات الدولية لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وذلك كجزء من المؤتمر في عام ٢٠١٨.

١٠ - وينعكس دعم نزع السلاح بوضوح في موقف هولندا في المنتديات الدولية. ففي سياق كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، طالبت هولندا باستخدام لغة قوية في البلاغات ونظمت عدة

جلسات إحاطة. علاوة على ذلك، فإن هولندا مشاركت نشط في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وقدمت في هذا الخصوص العديد من أوراق العمل ونظمت فعاليات جانبية وأصدرت بيانات تناولت فيها القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي.

١١ - وشاركت هولندا بنشاط في عام ٢٠١٦ في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، التي ساهمت فيها بإصدار العديد من ورقات العمل بمفردها ومع الدول الأخرى. وشاركت هولندا بشكل بناء في مفاوضات عام ٢٠١٧ بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، واقترحت تعديلات مختلفة لتحسين نص مشروع المعاهدة، لكنها لم تتمكن من دعم نتائجها في النهاية.

معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

١٢ - أبدأت هولندا باستمرار دعمها لجميع القرارات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خلال دورة الاستعراض الحالية (الدورات الحادية والسبعون والثانية والسبعون والثالثة والسبعون للجمعية العامة)، بما في ذلك القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط؛ والأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى؛ والمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، ٢٠٢٠؛ والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة؛ وتوطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). ومملكة هولندا طرف في البروتوكول الإضافي لمعاهدة تلاتيلولكو وتدعم وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال تمويل دوري تدريب داخليتين لمرشحين من تلك المنطقة كل عام.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٣ - اضطلعت هولندا بدور رائد في عام ١٩٩٦ في صياغة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي عنصر رئيسي في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشجع بنشاط الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة على إعلان وقف التجارب النووية والتمسك به.

١٤ - وتشجع هولندا بنشاط جميع الدول على أن تصبح أطرافاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقد بذلت جهوداً عديدة لتشجيع بدء نفاذ المعاهدة، بما في ذلك من خلال دعمها للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة. معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومنذ البداية، في عام ٢٠٠٢، كانت عضواً في مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مجموعة من البلدان التي تنظم مؤتمرات وزارية كل سنتين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل تشجيع بدء نفاذ المعاهدة. وعلى المستوى الوزاري، أصدرت هولندا بيانات قوية في هذه الاجتماعات. وفي سياق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، قدمت هولندا توصيات لتشجيع بدء نفاذ المعاهدة في اجتماعات دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.3).

١٥ - واستعداداً لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ساعدت هولندا في إنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا. ويشارك خبراء هولنديون

في وضع اللمسات الأخيرة على نظام الرصد الدولي لتلك المنظمة. وقدم الاتحاد الأوروبي تمويلًا كبيرًا من خارج الميزانية لاستكمال النظام. ولتعزيز التعاون والقدرة الوطنية في ظل نظام التحقق، وقعت هولندا مذكرة تفاهم مع بلجيكا ولوكسمبورغ في عام ٢٠١٨، لإضفاء الطابع الرسمي على تبادل الخبرات. وهذه المذكرة هي أول مثال على هذا التعاون الإقليمي بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي تساهم في زيادة الثقة في عملية التحقق من تطبيق المعاهدة.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

١٦ - تواصل هولندا إيلاء أهمية كبيرة لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية كأداة بالغة الأهمية لتحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح. وتحقيقًا لهذه الغاية، شاركت في صياغة القرار المتعلق بإنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويضع تقرير توافق الآراء الصادر عن فريق الخبراء التحضيري، بالاقتران مع تقرير فريق الخبراء الحكوميين، الأساس للتفاوض على المعاهدة. علاوة على ذلك، في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٨، كانت هولندا هي منسق الهيئة الفرعية ٢، التي ركزت على مواصلة النقاش الموضوعي بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وإلى جانب الأعضاء الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، قدمت هولندا ورقة عمل تتضمن تفاصيل الخطوات العملية اللازمة للمضي قدماً نحو تنفيذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.6). وتواصل هولندا الضغط من أجل البدء بإجراء مفاوضات مبكرة حول التوصل إلى معاهدة من هذا القبيل في مؤتمر نزع السلاح.

التحقق من نزع السلاح النووي

١٧ - بغية زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقق فعالة في مجال نزع السلاح النووي، كانت هولندا واحدة من مقدمي مشروع قرار الجمعية العامة الأوائل وشهدت تشكيل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. وشاركت بعد ذلك مشاركة نشطة في هذا الفريق، بما في ذلك من خلال الإسهام بورقات عمل.

١٨ - وعلاوة على ذلك، فإن هولندا عضوة في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ إنشائها. وفي هذا الصدد، فإنها تشارك في رئاسة الفريقين العاملين ١ و ٤، وتشارك بنشاط في جميع أفرقة العمل الأخرى بمساهمات تقنية وسياسية. وستستضيف هولندا اجتماعًا لفريق العمل المعني بالشراكة في حزيران/يونيه ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، دعمت هولندا ماليًا أنشطة المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي دعمًا للشراكة، وكلفت منظمة البحث العلمي التطبيقي الهولندية بمشروع بحثي يتعلق بالتحقق بشأن طرق الكشف عن المتفجرات الشديدة الانفجار.

الشفافية والإبلاغ

١٩ - تقدم هولندا هذا التقرير الوطني إلى اللجنة التحضيرية زيادة في الشفافية بموجب معاهدة عدم الانتشار، وستصدر تقريراً محدثاً قبل موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٢٠ - وتعمل هولندا بنشاط على تعزيز الشفافية والإبلاغ من قبل الدول الأخرى من خلال مشاركتها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا السياق، ساهمت في العديد من ورقات العمل التي توضح بالتفصيل أهمية الشفافية والإبلاغ لدورة الاستعراض، ولا سيما من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتضمن التقارير توصيات بشأن إجراء مناقشة أكثر شمولاً للتقارير الوطنية في اجتماعات عملية الاستعراض (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.17 و NPT/CONF.2020/PC.II/WP.24 و NPT/CONF.2020/PC.II/WP.26). وقد نظمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح فعاليات جانبية متعلقة بالشفافية في دورتي اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨، وأجرت عدة مشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن مسألة الشفافية.

التعليم

٢١ - تعلق هولندا أهمية كبيرة على التعليم لضمان امتلاك الأجيال المقبلة للمعارف ومهارات التفكير النقدي اللازمة لمواصلة عملية عدم الانتشار ونزع السلاح، كما يتضح من ورقة العمل الخاصة بمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. التثقيف والتوعية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.16). وأكملت هولندا مشروعاً يهدف إلى رعاية ثلاثة مشاريع أبحاث دكتوراه حول موضوع الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هولندا في مشروع بحثي لجامعة إراسموس روتردام، ركز على تمديد عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم الانتشار. علاوة على ذلك، تساهم هولندا في مشاريع مركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، الذي يوفر منصة للتحليل والحوار المستقلين في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتتعاون هولندا مع معاهد البحوث ومراكز الفكر والجامعات في المشروعات، بما في ذلك اثنتان في مجال الحد من المخاطر النووية.

٢٢ - وللتشديد على التزامها بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، انخرطت هولندا في مجال التواصل مع المجتمع المدني. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت هولندا على المستوى الوطني في اجتماعات المائدة المستديرة وحضرت مؤتمرات وشاركت في مناقشات وحلقات عمل نظمتها المنظمات غير الحكومية الهولندية. علاوة على ذلك، شاركت هولندا في الحلقة الدراسية الهولندية - البولندية حول معاهدة عدم الانتشار، التي عقدت في السفارة البولندية في لاهاي في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وإلى جانب التواصل الوطني، اضطلعت هولندا بدور نشط في العديد من المؤتمرات الدولية وساهمت في اجتماعات عقدت في ويلتون بارك، والمؤتمرات النووية لمؤسسة كارنيجي في واشنطن العاصمة ومركز دراسات الطاقة والأمن في موسكو، والمشروع العالمي للمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح واجتماعات مركز جيمس مارتين لدراسات عدم الانتشار النووي ومركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك منتدى عمان الأمني الذي ينظمه المعهد العربي للدراسات الأمنية في الأردن. وعملت هولندا عن كثب مع المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي والشبكات القيادية لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عقد اجتماعات حوارية في المؤتمرات الإقليمية لعام ٢٠١٧ حول معاهدة عدم الانتشار. كما قدمت الحكومة عدة محاضرات في البرنامج الصيفي لمعهد آسر بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وتمول عدة منح دراسية للمشاركين في البلدان النامية.

٢٣ - وعقدت هولندا ندوة لنزع السلاح النووي في جنيف في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ من أجل إجراء مناقشة متعمقة بين الخبراء وصانعي السياسات بشأن قضايا نزع السلاح النووي، لا سيما التركيز على مفهوم تهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر لنزع السلاح النووي.

الركيزة الثانية: عدم الانتشار النووي (الإجراءات من ٢٣ إلى ٤٦)

٢٤ - تشارك هولندا في أعمال مجموعة فيينا للدول العشر، التي قدمت ورقة عمل إلى اللجنة التحضيرية بشأن سبعة مواضيع للنظر فيها، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والامتنال والتحقق وضوابط التصدير والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والسلامة النووية والأمن النووي والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الضمانات النووية

٢٥ - لدى هولندا اتفاق ضمانات شاملة معمول به، يكمله بروتوكول إضافي وتعتبر أن مجموع هذين الاثنين يشكل معيار التحقق. بالإضافة إلى تسديد كامل مساهماتها المقررة في الميزانية العادية في حين وقتها، تبرعت هولندا للوكالة الدولية للطاقة الذرية دعماً لها بمبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ يورو لتنظيم دورات للتوعية والتدريب، وقدمت الدعم الفني بشأن البروتوكول الإضافي للدول الأعضاء المهمة بذلك. وقد تواصلت هولندا، من خلال الجهود المشتركة لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مع الدول التي ليس لديها بروتوكول إضافي. وبعث وزراء خارجيتها برسالة مشتركة بشأن الحاجة إلى تحقيق العالمية، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عرضوا المساعدة العملية وتبادلوا أفضل ممارساتهم وخبراتهم. علاوة على ذلك، ما انفكت هولندا تطالب، في كل من بياناتها الوطنية والبيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، الدول الأخرى بإبرام اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي.

٢٦ - وتدعم هولندا الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ نظام ضمانات أقل آلية يأخذ في الاعتبار على نحو أفضل العوامل الخاصة بكل دولة ويسهل استخدام موارد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. ولتحقيق هذه الغاية، تؤيد هولندا بالكامل، على المستوى الثنائي وكذلك مع الاتحاد الأوروبي، مواصلة تطوير وتطبيق المفهوم على مستوى الدولة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٧ - وهولندا هي واحدة من الدول الإحدى وعشرين الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تدعم إدخال المزيد من التحسينات العملية في مجال الضمانات والتحقق عن طريق برنامج دعم طوعي ترعاه الدول الأعضاء، يهدف إلى تزويد الوكالة بالخبرة التقنية لتحسين نوعية وكفاءة وفعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد ساهمت هولندا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو في هذا البرنامج. علاوة على ذلك، ساهمت هولندا في العديد من ورقات العمل في سياق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مؤكدة على أهمية الضمانات النووية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ على الطاقة النووية للاستخدامات السلمية على وجه الحصر (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.29).

٢٨ - وانضمت هولندا باستمرار إلى المجتمع الدولي في معالجة حالات البلدان التي لا تمتثل لالتزاماتها بموجب المعاهدة (سورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) في المنتديات الدولية المهمة بهذا الأمر، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس محافظي الوكالة الدولية

للطاقة الذرية، وكذلك من خلال تنفيذ أنظمة العقوبات ذات الصلة التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٢٩ - وتؤيد هولندا تأييداً كاملاً جهود الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأوربية الثلاث + الاتحاد الروسي والصين فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. واليوم، تؤكد هولندا على استمرار دعمها لخطة العمل في جميع المنتديات ذات الصلة، وخصوصاً بعد انسحاب الولايات المتحدة. وتعد خطة العمل مهمة للغاية بالنسبة لعدم الانتشار النووي ولها أهمية أمنية كبيرة لهولندا. ودعمًا لتنفيذ خطة العمل، ساهمت هولندا بمبلغ مليون يورو في برنامج التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران. بالإضافة إلى ذلك، لتعزيز التعاون النووي مع إيران، شجعت هولندا استخدام قناة المشتريات كآلية مراقبة فعالة لواردات إيران النووية. وفي عام ٢٠١٨، عملت هولندا كمييسر للمناقشة حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أقر خطة العمل الشاملة المشتركة.

٣٠ - وتؤيد هولندا تأييداً تاماً جميع الجهود الرامية إلى إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية وإعادتها إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، وبالتالي فهي تشجع التنفيذ الفعال والكامل والعالمي لنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، نظمت هولندا سلسلة من الاجتماعات الإعلامية لإلقاء نظرة ثاقبة على نظام الجزاءات، وأصرت على تقديم إشعار بالمساعدة التنفيذية بشأن المساعدة الإنسانية. وفي سياق بناء القدرات، أطلقت هولندا آلية تنسيق بناء القدرات في مجال الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تهدف إلى تنسيق الأنشطة الدولية في مجال تنفيذ الجزاءات وتسعى إلى الجمع بين العرض والطلب. ولعبت هولندا دوراً نموذجياً في مكافحة التهريب من الجزاءات، المعترف بها دولياً من قبل فريق الخبراء. وعلى المستوى الوطني، أصدرت هولندا أمر الجزاءات المتعلقة بكوريا الشمالية لعام ٢٠١٧، المتفق مع أحدث تشريعات الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٧.

ضوابط التصدير

٣١ - من أجل المساعدة على ضمان ألا تؤدي الصادرات المتصلة بالمواد النووية إلى الانتشار، فإن هولندا عضوة نشطة في جميع أنظمة مراقبة الصادرات، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية، التي كانت تترأسها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢؛ ولجنة زانغري؛ وترتيب واسنار. وتبلغ هولندا باستمرار عن رفضها إلى نظم مراقبة الصادرات المعنية، وإلى جميع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي في إطار الاتحاد الأوروبي.

٣٢ - وتعزيز نظام الرقابة الصارمة على الصادرات أمر مهم بالنسبة لهولندا. وتنص لوائح تصدير الاتحاد الأوروبي ذات الاستخدام المزدوج وقانون الجمارك الهولندي العام وكذلك مرسوم البضائع الاستراتيجية على وجوب ترخيص المواد النووية (اليورانيوم والبلوتونيوم) والسلع التي يمكن استخدامها لتصنيع هذه المواد. وتخضع أيضاً لضوابط التصدير البضائع التي يمكن أن تسهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تطوير وإنتاج الأسلحة النووية أو أنظمة إيصالها.

٣٣ - وعند اتخاذ القرارات المتعلقة بتصدير السلع ذات الصلة بالأسلحة النووية، تضمن هولندا مراعاة سجلات الضمانات والامتثال للدول المتلقية. وعند اتخاذ قرار منح ترخيص التصدير، تغطي الشواغل الأمنية دائماً على المصالح الاقتصادية. ويتم التعامل مع كل طلب ترخيص على أساس كل حالة على

حدة، بما في ذلك تقييم المخاطر بناءً على: حساسية البضائع؛ وتقييم عام للدولة المتلقية، بما في ذلك سجل التزامها بعدم الانتشار؛ والخطر المحتمل للاستخدام النهائي غير المرغوب فيه؛ ومدى معقولية الاستخدام النهائي المعلن والمستخدم النهائي؛ و ضمانات الحكومة للحكومة؛ وخطر التحويل.

٣٤ - وعند تحديد ما إذا كانت ستشارك في تعاون نووي مع دولة ما أم لا، تقوم هولندا بتقييم الأمن النووي عن كثب في الدولة المتلقية، بما في ذلك مدى تقيدها بالالتزامات الدولية بعدم الانتشار واتفاقات الضمان وغيرها من الضمانات.

الركيزة الثالثة: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (الإجراءات من ٤٧ إلى ٦٤)

٣٥ - ترى هولندا أنه لا يوجد في معاهدة عدم الانتشار ما يفسر على أنه يمس بالحقوق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

٣٦ - وترى هولندا أيضاً أن من حق كل دولة أن تحدد سياستها الوطنية للطاقة، بما في ذلك سياسات دورة الوقود، وفقاً لمتطلباتها الوطنية ومع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، على أن استخدام الطاقة النووية يتيسر، في جميع المراحل، من خلال الالتزام بأعلى معايير السلامة والأمن النوويين والتنفيذ المستمر لها، وكذلك بوجود ضمانات فعالة مشفوعة بشفافية كاملة.

٣٧ - وتولي هولندا أهمية كبيرة للتطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، التي يمكن أن تلعب دوراً في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أصدرت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل بشأن تشجيع البلدان النامية على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.26). وفي هذا الصدد، تواصلت هولندا مع ممارسي التطوير خارج المجال النووي.

٣٨ - وتدعم هولندا بقوة برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ عام ٢٠١٥، ساهمت هولندا بأكثر من ستة ملايين يورو لدعم الأنشطة التنموية المضطلع بها في إطار البرنامج، وتحرص على دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها المحدد.

٣٩ - ونظمت هولندا نشاطاً جانبياً في المؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٨، بشأن تحويل اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب في إنتاج النظائر الطبية، ونشاطاً جانبياً بشأن استعادة التراث الثقافي بعنوان "ذرات من أجل التراث".

٤٠ - ولتعزيز الحماية المادية لمنشآتها النووية، طبقت هولندا نظاماً للحماية المادية، متماسكاً تماماً مع التزاماتها واتفاقاتها الدولية. وقد دعت هولندا الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيفاد بعثات بشأن الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في هولندا. وتم تنفيذ توصيات هذه البعثات وجرى تبادل الممارسات الجيدة. وبالمثل، نفذت هولندا بالكامل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥. وتشارك هولندا حالياً بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض تنفيذ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية لعام ٢٠٢١.

٤١ - وأوفت هولندا بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها في عملية قمة الأمن النووي ٢٠١٠-٢٠١٦، بما في ذلك عن طريق تحويل مفاعل الأبحاث في بيتن، الذي يستخدم الآن فقط

اليورانيوم منخفض التخصيب لإنتاج النظائر الطبية. وتسهم هولندا بنشاط أكبر في الجهود الدولية فيما يتعلق بالتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب. وتقدم هولندا، على الصعيد الوطني وعن طريق الاتحاد الأوروبي، إسهامات مالية مهمة إلى صندوق الأمن النووي.

٤٢ - ولمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، تدعم هولندا بنشاط وتستخدم قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالحوادث والاتجار، وكذلك النظام الموحد لتبادل المعلومات في الحوادث والطوارئ، وتؤيد استخدام هاتين الآليتين القيمتين على نحو أفضل.

٤٣ - وهولندا طرف في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي ونفذتها تنفيذاً كاملاً، وفي هذا السياق، شاركت في اجتماع الدول الأطراف والموقعين لعام ٢٠١٧ الذي يحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية.

٤٤ - وتؤيد هولندا الالتزام بأعلى معايير السلامة النووية وهي طرف في جميع المعاهدات ذات الصلة في مجال السلامة النووية وتنفيذها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: اتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي؛ والاتفاقية المتعلقة بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي؛ والاتفاقية المشتركة بشأن سلامة إدارة الوقود المستهلك وإدارة النفايات المشعة.

موضوعات أخرى

٤٥ - ما برحت هولندا تؤكد دعمها لعملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتدرك هولندا أهمية هذه العملية في دورة الاستعراض، وقد تشاورت على نطاق واسع بشأن هذه القضية بوصفها رئيسة دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧، بما في ذلك في المنطقة نفسها. وتعد هولندا واحدة من المساهمين الماليين الرئيسيين في المنتدى السنوي للأمن النووي في الشرق الأوسط، الذي ينظمه المعهد العربي لدراسات الأمن في الأردن، والذي يركز معظم جهوده على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٤٦ - وشجعت هولندا بنشاط المناقشة المتعلقة بالحد من المخاطر النووية في سياق معاهدة عدم الانتشار، وكذلك في المنتديات الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع. ولتسهيل إجراء حوار مستدير وشامل حول هذه المسألة، كلفت هولندا معهد كلينغينديل الهولندي للعلاقات الدولية (معهد كلينغينديل) بمشروع بحثي فقام بفهرسة وتصنيف مختلف أساليب الحد من المخاطر النووية. ثم قامت هولندا ببحوث متابعة بشأن خيارات محددة للحد من المخاطر وقام بهذه البحوث مجلس معلومات الأمن الأمريكي البريطاني وكلية كينغز ومعهد كلينغينديل.

٤٧ - وينعكس دعم هولندا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودورة الاستعراض انعكاساً واضحاً في ترؤسها لدورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ وشغلها لمنصب نائب رئيس المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ويرد المزيد من التفاصيل لالتزام هولندا المؤكد، والتزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة، في تأملات الرئيس وموجز الرئيس. وعلى الرغم من عدم الاتفاق على وتيرة تنفيذ المعاهدة، فإنها لا تزال تمثل أهدافاً مشتركة. ومع حلول الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة في عام ٢٠٢٠، من الضروري تحديد المجالات التي يكون التقدم فيها ممكناً والتعاون من أجل المضي قدماً.